

# ”روسيا الاتحادية القوة الصاعدة: مقومات القوة ونقاط الضعف“\*

## Russian Federation Rising Power: Strengths and Weaknesses

Ahmed Yousif KIETAN \*\*

### Abstract:

The ongoing developments in the Russian Federation since the beginning of the twenty-first century have been a dramatic turning point in its role at regional and international levels. A series of attempt to redraw the balances and become an international force that ultimately leads to its main goal of changing the balance of power in the system and building a new international order. The Russian diplomatic activity has evolved from competition, conflict, and cooperation with other international and regional powers. The difference in the policies of this activity between the management of daily diplomatic activity and strategic regional and international affairs. In this rhythm, the components possessed by the Russia Federation in various geopolitical, economic, political and military activities reflected directly on the role of Russia and its status at the regional and global levels. The research will examine the components of Russian power, and its strengths and weaknesses.

**Keywords:** Russian, economy, politics, military power.

### ملخص البحث:

إن موضوع «صعود القوة الروسية» من جديد، غاية في الأهمية في مجال العلاقات الدولية، فمنذ تفكك الاتحاد السوفيتي في العام (1991)، وقيام روسيا الاتحادية كدولة مستقلة وريثه له، واجهت الدولة الجديدة تحديات كبيرة على مختلف المستويات الداخلية الخارجية، في ظل نظام دولي جديد تهيمن عليه الولايات المتحدة، فأصبح على رأس أولوياتها بناء مؤسسات سياسية واقتصادية وأمنية جديدة، وصياغة منظور جديد للتعامل الدولي يتفق مع مركزها الدولي الجديد، وقدراتها العسكرية، والتزاماتها الإقليمية والدولية الكبيرة في ظل الأوضاع الداخلية الصعبة أبان التفكك. وسعت منذ مطلع القرن الجديد لصياغة أسس استراتيجية جديدة ورضينة لاستثمار قوتها الجيوسراتيجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والمجتمعية في استراتيجية قومية، بما يؤهلها للعودة مرة أخرى كقطب دولي مؤثر في العلاقات الدولية، ويجعل منها قوة دولية صاعدة في ظل معطيات الواقع الدولي الجديد، ومستوى قابليتها وامكاناتها الذاتية، والمرحلة الانتقالية التي يمر بها النظام الدولي. ومن ثم، فقد تم تقسيم البحث الى خمسة محاور رئيسة، فضلاً على مقدمة واستنتاجات، إذ تناولنا في كل محور من هذه المحاور: البحث في مقومات القوة الروسية بما تتضمنه من جوانب قوة ومكامن ضعف، وتوصلنا في النهاية الى خلاصة مثلت ما توصل اليه البحث من نتائج عن القوة الروسية الصاعدة وما تستند اليه من مقومات قوة وما تعانیه من نقاط ضعف تقف في طريق هذه القوة الدولية الصاعدة.

الكلمات المفتاحية: القوة الروسية، الجيوسراتيجية، الاقتصاد، السياسة، القوة العسكرية، المجتمع

\* Makale gönderim tarihi: 15.05.2017      Yayına kabul tarihi: 29.05.2017

\*\* Doktorant., Bağdat Üniversitesi Siyaset Bilim Fakültesi Uluslararası İlişkiler A.B.D.,  
ahmedalmulaa@yahoo.com

## المقدمة

### أهمية البحث:

لقد شكّلت التطورات المستمرة التي شهدتها روسيا الاتحادية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين نقطة تحوّل دراماتيكية في دورها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وسعي جاد لإعادة رسم التوازنات، الأمر الذي جعل منها قوة دولية صاعدة بالشكل الذي يقود في النهاية إلى تحقيق هدفها الرئيس بتغيير موازين القوى في النظام الدولي الراهن، وبناء نظام دولي جديد. وامتزج النشاط الدبلوماسي الروسي بين التنافس والصراع والتعاون بينها وبين أطراف دولية وأخرى إقليمية، وتبدّى الفارق في سياسات هذا النشاط بين إدارة النشاط الدبلوماسي اليومي وبين النشاط الدبلوماسي في لحظات التحولات الاستراتيجية، لاسيما في إدارة الأزمات الإقليمية والدولية، وهو ما جعل الكثير من المختصين يُسقطون هذا الفارق في الارتفاع، على المقومات التي تمتلكها روسيا الاتحادية في مختلف الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، والتي انعكست بصورة مباشرة على دور روسيا ومكانتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي، على الرغم من جوانب الضعف التي لازالت تعاني منها روسيا الاتحادية في بعض هذه المقومات.

### مشكلة البحث:

واهتمت روسيا الاتحادية منذ تفكك الاتحاد السوفيتي في العام (1991)، تحديات كبيرة على مختلف المستويات: السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية في ظل حالة الانهيار الشامل للمؤسسات القوة السوفيتية العظمى، ونظام دولي جديد تهيمن عليه الولايات المتحدة. فأصبح على رأس أولويات الدولة الجديدة بناء مؤسسات سياسية واقتصادية وأمنية جديدة، وصياغة منظور جديد للتعامل الدولي يتفق مع مركزها الدولي الجديد، وقدراتها العسكرية، والتزاماتها الإقليمية والدولية الكبيرة في ظل الأوضاع السياسية الصعبة والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المجتمع الروسي أبان التفكك.

### فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مُفادها: «أن براغماتية القيادة الروسية الجديدة وحنكها السياسية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، مكنتها من اعتماد مقاربة استراتيجية جديدة في سياستها الخارجية، تقوم على أساس: تعزيز الدور الإقليمي والدولي لروسيا، وبالشكل الذي يحقق أمنها القومي، ويعزز مصالحها القومية في المنطقة والعالم، وذلك عن طريق العمل على استئثار مقومات القوة التي تتمتع بها الدولة وتجاوز مكان الضعف التي تعاني منها بالشكل الذي يقود إلى استعادة مكانتها الدولية السابقة، ويعيد صياغة توازنات القوى الإقليمية والعالمية في نظام دولي متعدد الأقطاب ينهي انفراد قوة واحدة بإدارة شؤون العالم».

### منهجية البحث:

من أجل تحليل وتنظية ابعاد وعناصر الظاهرة السياسية موضوع البحث كافة، تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي والذي يقوم على وصف الظاهرة السياسية من حيث مكوناتها وعناصرها، والعوامل المؤثرة فيها ليصار بالنتيجة إلى تحليلها وإيجاد

التفسيرات اللازمة لها، وتحليل أهدافها والبحث في مقوماتها الجيوستراتيجية والاقتصادية والسياسية والعسكرية-اللامنية والجمعية، بكل ما يمتاز به من نقاط قوة وجوانب ضعف، وتوضيح آثارها في الظاهرة موضوع الدراسة، للوصول الى النتائج المستهدفة.

## مقومات القوة الروسية ونقاط الضعف

لقد شهد الحضور الروسي على الصعيدين الإقليمي والدولي تزايداً ملحوظاً على مدى السنوات القليلة الماضية؛ ليس مقارنةً بما كان عليه الحال خلال حقبة الاتحاد السوفيتي فقط، وإنما كذلك مقارنةً بحقبة التسعينيات ومطلع الألفية الجديدة؛ فقد أصبحت روسيا تلعب دوراً فاعلاً، وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الإقليمية والدولية، ساعدها في ذلك وجود قيادة متطلعة وواعية للأولويات الوطنية، وقادرة على تنفيذ سياسات الدولة بكفاءة حققت طفرة اقتصادية نوعية مكنت روسيا من الاستقلال الى حد كبير بسياساتها الخارجية. وتعد المقومات التي تتمتع بها الدولة الروسية سواء كانت جيوسراتيجية أو اقتصادية أو سياسية أو عسكرية-أمنية، عنصر رئيسي وحيوي منح الدولة الروسية القوة والمرونة اللازمة لفرض هيبتها ومكانتها الإقليمية أو الدولية من جديد، بالشكل الذي مكّنها من تحقيق الكثير من أهدافها المهمة، وفي الوقت نفسه الذي تنطوي هذه المقومات على عناصر القوة فإنها لا تخلو من مكامن للضعف تعترتها تعيق طريق هذه القوة الدولية الصاعدة، ومن هذا المنطلق فإننا سنعمد الى تناول تلك المقومات على النحو الآتي:

### أولاً: المقوم الجيوستراتيجي

يعد العامل الجغرافي من أكثر العوامل الطبيعية ديمومة في بناء القوة القومية وفي اعتبارات السياسة الدولية، إذ يلعب دوراً أساسياً باعتباره احد مقومات الاستراتيجية القومية للدولة في تحديد طبيعة سلوكها ونشاطها الخارجي، ومركزها بين وحدات النظام الدولي.

وتحتل روسيا الاتحادية شمال قارة آسيا وجزءاً من شرقي قارة أوروبا وجبال الاورال، وتقع على المحيط المتجمد الشمالي بين أوروبا والمحيط الهادئ الشمالي، وتشغل ثُمن مساحة سطح الأرض، وتعد أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، تليها كل من كندا والصين والولايات المتحدة، إذ تبلغ مساحتها الكلية (18062) كم<sup>2</sup>، وإذا أخذنا بالحسبان انضمام شبه جزيرة القرم اليها في آذار (4102)، والتي تبلغ مساحتها حوالي (18062) كم<sup>2</sup>، عندئذ تصبح المساحة الكلية لروسيا (182,101,71) كم<sup>2</sup>، حيث تمتد عبر شرق أوروبا وشمال آسيا حيث يمثل الجزء الأوربي منها ربع مساحة الدولة، أما الجزء الآسيوي فيمثل ثلاثة أرباع مساحتها<sup>(1)</sup>. أما مناخها فيتراوح بين رطب قاري في معظم روسيا الأوروبية، وشبه قطبي شمالي في سيبيريا، الى مناخ قارس في القطب الشمالي، والشتاء يتراوح بين بارد على طول ساحل البحر الأسود إلى متجمد في سيبيريا، أما الصيف فيتراوح بين دافئ معتدل الى بارد على طول الساحل الشمالي، وتعتبر حالة التجمد السائدة في معظم اجزاء سيبيريا من العوائق الرئيسية امام التنمية، وكذلك النشاط البركاني في جزر الكوريل، والبراكين والزلازل في شبه جزيرة كامشاتكا، والفيضانات الربيعية وحرائق الغابات في الصيف والحريف في عموم سيبيريا وأجزاء من روسيا الأوروبية، فضلاً عن؛ أن

1 "Central Asia: Russia", The World Fact book, Central Intelligence Agency (CIA), Washington DC, 2016, pp.1-2.

الظروف المناخية القاسية والتضاريس وبُعد المسافة تعيق استغلال الموارد الطبيعية<sup>(2)</sup>. وتمتلك روسيا الكثير من الثروات الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي والفحم والحديد والنيكل والنحاس والرصاص والمنغنيز والماس والذهب والفضة والفسفات والأخشاب في الغابات التي تمتد على مساحات واسعة. وفي الوقت نفسه تعاني البلاد العديد من مشاكل البيئة: إذ تعاني أراضي الدولة الزراعية سوء حالتها بسبب الري، والتآكل والتلوث الصناعي، كما تسبب المخلفات النووية في مشاكل صحية وبيئية خطيرة في بعض أنحاء البلاد، ويؤدي التصنيع والتعدين الثقيل مع الاعتماد على الفحم في توليد الكهرباء إلى المساهمة في تلويث العديد من الأنهار والهواء في المناطق الحضرية والترية، وفي السنوات الأخيرة بدأ الوضع بالتحسن تدريجياً مع التغير في استهلاك الوقود وتوسع في استخدام الغاز الطبيعي<sup>(3)</sup>. إن دراسة المقومات الجيوستراتيجية لروسيا، يبين لنا أن حدودها تعاني من ضعف طبيعي، يشكل تهديداً جدياً على أمنها القومي، فروسيا تواجه مشكلة جيوسراتيجية خطيرة نظراً لموقعها الجغرافي وحدودها الواسعة، إذ يبلغ طول حدودها البرية (142.02) كم، وحدودها البحرية (356.73) كم، وهذه الحدود غير مؤمنة عسكرياً بصورة جيدة، إذ أنها تفتقر إلى وجود شبكة مواصلات استراتيجية تربط هذه الحدود، بحيث تستطيع روسيا من خلالها تعبئة ونقل قواتها العسكرية التقليدية ونشرها على الحدود بالسرعة اللازمة في حال تعرضها لهجوم عسكري مفاجئ على حدودها، بالإضافة إلى أن الحدود الشمالية والغربية والجنوبية لها تعاني عدم وجود موانع طبيعية (كالجبال والأنهار والبحار)، فبالنسبة لحدودها الشمالية نجد أن روسيا تضغط دائماً نحو الغرب باتجاه سهول شمال أوروبا (دول البلطيق)، في حين تضغط أوروبا دائماً نحو حدودها الشرقية من خلال توسيع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي يضم الدول الواقعة في هذه المنطقة (دول أوروبا الشرقية). أما حدودها الجنوبية، فهناك قلق كبير لاسيما فيما يتعلق بالحدود مع كازاخستان، وآسيا الوسطى وإيران وأفغانستان، أما الضعف المحتمل لروسيا فهو طول حدودها الجنوبية الشرقية مع الصين (5463) كم، لكنها مع ذلك آمنة نسبياً، باعتبار أن الصين لا تبدي ميلاً للمغامرات في السهوب المحاذية لروسيا، كما أن أي قوة أخرى ليست في وضع يمكنها من تحدي روسيا من هذا الجهة<sup>(4)</sup>. ومن وجهة النظر الروسية، ترى أن من المستحيل لأي دولة التكبير في غزو روسيا أو إمكانية القيام بذلك، لاسيما من جهة الغرب، فالشواهد التاريخية أثبتت فشل كل من حاول غزوها (نابليون، وهنتر) وتعرضه إلى عواقب وخيمة. لكن بالرغم من ذلك تفترض التطورات التي شهدتها العالم في القرن الحادي والعشرين في كافة المجالات والصعد، عدم التوافق بهذه الرؤية لاسيما مع المشاكل الحدودية القائمة بين روسيا والدول المجاورة، ونظراً لحقيقة مخططات الحلف الأطلسي الذي ينوي جدياً التواجد عسكرياً في أوكرانيا والقوقاز -وأشأاً بالفعل قواعد عسكرية في دول البلطيق الثلاثة- أجبرت روسيا إلى التراجع في الجناح الشمالي الغربي، والجناح الجنوبي المحتمل تعرضه للخطر بمحاولة ضم أوكرانيا إلى الحلف الأطلسي، لذا ترى روسيا الاتحادية في هذه الحقيقة كتحدي خطير وأنها يجب أن لا تدع المبادرة تكون بيد خصومها بل يجب عليها التحرك واخذ زمام المبادرة والقضاء على هذه المشاريع التي تشكل تهديداً جيوسراتيجياً لأمنها القومي، وإذا كان من غير الممكن لروسيا القضاء على هذه المشاريع فيجب عليها على الأقل الدفاع بحزم وثبات عن هذه الحواجز الجغرافية (الجوار القريب)، والتركيز بكل ما لديها من قوة متاحة على سهل شمال أوروبا وعدم التفريط به<sup>(5)</sup>. وثمة عامل آخر يمثل تحدياً جيوسراتيجياً لروسيا وهو عدم امتلاكها لموانئ مفيدة، فكالبنينغراد غير متصل جغرافياً بروسيا (يفصل بينها ليتوانيا)، في حين أن خليج فنلندا يتجمد في فصل الشتاء عازلاً مدينة سان بطرسبرج، فالموانئ الحقيقية المفيدة هي موانئ مياه

2 See: Maria Sharmina & Others, Climate Change Regional Review: Russia, WIREs Clim Change, John Wiley & Sons Ltd., New Jersey, 2013.

3 See: "Russia: Environmental Issues", Country Analysis Briefs, US Energy Information Administration (EIA), May 2007, <http://www.eia.gov/emeu/cabs/russenv.html>

4 Mikhail Rykhtik, "The Geopolitics of Resurgent Russia: How Medvedev's Russia Sees the World", Policy Memo, no.60, (September 2009), p.1.

5 George Friedman, "The Geopolitics of Russia: Permanent Struggle", Stratfor Center, (October 15, 2008), p.11.

المحيطات الدافئة العميقة الوحيدة وهي فقط ميناءين هما: فلاديفوستوك، ومورمانسك، ولكن هذه الموانئ لا تزال بعيدة جداً عن مركز روسيا وبالتالي ليست مفيدة بشكل كبير. إن الموقع الجيوستراتيجي الحيوي لروسيا يجعلها بمثابة نقطة التقاء طبيعية بين الشرق والغرب، والشمال والجنوب، واستثمار هذه الميزة يتطلب استراتيجية وسياسة خاصة، إذ يجب على روسيا بناء نظام مواصلات كفوء، ودعم الشركات الحكومية المسؤولة عن خطوط السكك الحديدية وطرق المواصلات البرية والمطارات والموانئ البحرية، فهذه المميزات الجيوستراتيجية ذات صلة وثيقة بقوة روسيا، وعنصر حاسم في دعم توجهاتها الاستراتيجية<sup>(6)</sup>. ومن هذا المنطلق فإن خلق منطقة نفوذ تعيد روسيا إلى حدودها السابقة امر ضروري للدفاع عن أمنها القومي، فروسيا يجب أن تسيطر على قلب أوراسيا (أوكرانيا)، وعندما تحقق ذلك، فإنها يجب أن تقوم بتحقيق المزيد، وان تحقيق المزيد يعني أنه يجب عليها أن تتغلب على مشاكلها الاقتصادية وعدم الاستقرار الاجتماعي الذي يعيق طموحاتها، كما أن تحقيق هذا الهدف سوف يواجه معارضة كبيرة من قبل البلدان المجاورة «الخارج القريب»، والقوى الكبرى (دول حلف الأطلسي) والتي هدفها ابقاء روسيا ضعيفة وغير حصينة، لأن في قوتها وأمنها سيحرك نزعتها التوسعية ويوجه بوصلتها بالاندفاع عبر خليج سكاكجراك باتجاه بحر الشمال، وعبر المضائق التركية باتجاه منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومن خلال مضيق لايروز باتجاه اليابان وخارجها، فهذه السلسلة لا علاقة لها بالأيدولوجيات ولا بالمعتقدات، انها ترتبط بكل ما له علاقة بالجغرافيا، فهي من تولد الأيدولوجيات وتصيغ المعتقدات، فشكلة روسيا الجوهريه هي انها غير مستقرة من الناحية الجغرافية، وعليها ان تحوض صراعاً جيوستراتيجياً مستمراً لتأمين مجالها الحيوي<sup>(7)</sup>.

### ثانياً: المقوم الاقتصادي

تكتسب المقومات الاقتصادية للدولة أهمية فائقة في أوقات السلم والحرب والأزمات، باعتبارها المعيار الأساسي لقوة الدولة، وركيزة مهمة لبناء استراتيجيتها القومية وحركتها السياسية في النظام الدولي، ويمثل الناتج القومي الإجمالي والموارد الطبيعية والانتاج الصناعي والتجارة الخارجية معياراً عاماً لقياس القوة الاقتصادية للدولة، وذلك لارتباطها بمستوى الدخل القومي وتقدير معدلات النمو والتقدم الاقتصادي.

لقد عانت روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، من نفشي ظاهرة الفساد السياسي في سنوات حكم الرئيس الاسبق (بوريس يلتسين)، وكانت هذه إحدى أسباب فشل عمليات الإصلاح الاقتصادي في ذلك الوقت، إذ لم تسبق عملية الانتقال الى اقتصاد السوق والخصخصة عمليات تهيئة للمجتمع والدولة، وتحضيرها لهذه التغيرات الجذرية قبل أي إجراء، وعند تولي الرئيس (فلاديمير بوتين) السلطة عام (2002)، والذي اعترف في خطابه أن ديون روسيا الخارجية حتى عام (2002) بلغت نحو (341) مليار دولار، وأن هنالك نحو (04) مليون مواطن روسي يعيشون على حافة الفقر، فعمل على اتباع استراتيجية لإعادة البناء الداخلي والنهوض بالقدرات الروسية لاستعادة المكانة الدولية والإقليمية لها، ما ساعد على انتعاش الاقتصاد الروسي، والذي ساهمت فيه العديد من العوامل، من بينها: توافر الإرادة السياسية للقادة الروس، وتوافر روسيا على موارد طبيعية هائلة، بالإضافة الى اكتسابها لمقومات النهضة الاقتصادية، التي تتجلى في القدرات الصناعية الكبيرة كالصانع واليد العاملة المؤهلة، فضلاً عن المواد الأولية<sup>(8)</sup>. ومنذ عام (2002) وحتى عام (2002) نما الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للاقتصاد الروسي بنسبة كبيرة وصلت الى (7.0٪)، ففي عام (2002) لوحده؛ نما الناتج المحلي الإجمالي

6 Mikhail Rykhtik , "The Geopolitics of Resurgent Russia .." Op., Cit, p.2.

7 George Friedman, "The Geopolitics of Russia: Permanent Struggle", Op., Cit, p.13.

8 أحمد دياب، روسيا والغرب: من المواجهة الى المشاركة، مجلة السياسة الدولية، العدد (941)، (القاهرة، مركز الاهرام للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2002)، ص 371.

بنسبة (8٪) وزادت الاستثمارات في الاصول الثابتة (FAI) بنسبة (71٪) (على الرغم من أنها بدأت عند مستويات منخفضة إلى حد ما)، وانخفض معدل التضخم إلى (9٪)، بعد أن وصل إلى رقم قياسي في عام (2002) بمعدل (02٪)، كما انخفض معدل البطالة أيضاً من (01٪) في عام (2002) إلى (6٪) في عام (6002)، وسجلت الموازنة العامة للدولة في العام نفسه فائضاً بما يعادل (7٪) من الناتج المحلي الإجمالي، كما قفز فائض الحساب الجاري إلى نحو (001) مليار دولار بفضل الصادرات الهائلة من المواد الخام (النفط والغاز والمعادن)، أما حصة عائدات الضرائب كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فبلغت نسبة أعلى بقليل من (33٪)، أي ما يعادل تقريباً إجمالي حصتها في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (9).<sup>9</sup> لكن في العام (8002)، ضربت الأزمة الاقتصادية العالمية الاقتصاد الكلي لروسيا الاتحادية، فانخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بين عامي (8002-9002) إلى أكثر من (8٪)، وانخفضت الاستثمارات في الاصول الثابتة (FAI) بنسبة (71٪)، وارتفع معدل التضخم إلى (21٪)، والبطالة إلى (8٪)، كما انخفض فائض الحساب الجاري إلى (05) مليار دولار. ووجه انخفاض أسعار النفط في العام (9002) ضربة قوية إلى الموازنة العامة للدولة الروسية، والتي تعتمد بشكل كبير على مدفوعات الضرائب والجمارك من صناعات النفط والغاز، فتقلصت إيرادات الميزانية بنحو (51٪) بين عامي (8002-9002)، وتحولت الميزانية الروسية من فائض بنسبة (6٪) إلى عجز بنسبة (4٪) خلال المدة الزمنية نفسها. وبالرغم من أن مثل هذه المؤشرات تعبر عن وجود أزمة شديدة في الاقتصاد الكلي لأي دولة، إلا أن أداء الاقتصاد الروسي لم يكن سيئاً للغاية بالمقارنة مع باقي الاقتصادات الدولية، فآثار الأزمة كانت خفيفة على الإنفاق الحكومي الضخم. وفي المدة بين (8002-0102)، تم تخفيض احتياطي الصندوق العام للدولة (SGRF) إلى (001) مليار دولار، لكن احتياطات البنك المركزي استقرت بعد مدة قصيرة، وبقيت الديون الخارجية عند مستوى منخفض للغاية (ما يعادل 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي)<sup>10</sup>. لكن مع بداية عام (0102)، وتماشياً مع اتجاهات نمو الاقتصاد العالمي، بدأ الاقتصاد الروسي بالنعو على المستوى الكلي، لكنه بالرغم من ذلك، لم يصل إلى مستويات النمو التي حققها في المدة التي سبقت الأزمة، ومن ناحية أخرى فإن هذا التعافي لم يشمل بعد جميع أنحاء البلاد، فما يقرب من نصف مناطق البلاد لم تحقق معدلات نمو إيجابية، فبعد أن بلغ معدل النمو نسبة (5.4%) في العام (0102)، عاد وتباطأ مرة أخرى في عام (1102) لينخفض إلى نسبة (3.4%)، ثم إلى نسبة (5.3%) في عام (2102)، ونسبة (3.1%) في عام (3102)، ونسبة (7.0%) في عام (4102)، أما في العام (5102) فقد دخل الاقتصاد الروسي في حالة من الركود انخفض فيها معدل النمو إلى نسبة (8.2%)، وكذا الحال بالنسبة لبقية المؤشرات الاقتصادية التي تراجعت مجملها منذ العام (1102)، (ينظر الجدول رقم-1). وأسباب هذا التراجع تتمثل في الآثار السلبية المترتبة على الكساد الذي أصاب أسواق الطاقة والمواد الخام العالمية، بالإضافة إلى الأضرار الاقتصادية الكبيرة التي لحقت بالاقتصاد الروسي جراء العقوبات الأوروبية التي فرضت على روسيا ابان الأزمة الأوكرانية عام (4102)، ويحتل الاقتصاد الروسي حالياً المرتبة (31) عالمياً، بعد أن كان في المرتبة (01) في العام (5102) (ينظر الجدول رقم-2)<sup>11</sup>.

9 “Russia Country Report”, BTI Report 2016, The Bertelsmann Foundation, Gütersloh, Germany, 2016, p.22.

10 Ibid, pp.22-23.

11 See:” Russia: The Long Journey to Recovery”, Russia Economic Report, No.35, World Bank Group: Microeconomic & Fiscal Management, (April 2016).

جدول رقم (1)  
مؤشرات الاقتصاد الروسي للفترة ما بين (2011-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	
9,503	14,146	15,553	15,025	13,192	الناتج المحلي الاجمالي للفرد (GDP) بالدولار
1,363	2,029	2,230	2,153	1,886	الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (مليار دولار)
% -2.8	% 0.7	% 1.3	% 3.5	% 4.3	معدل النمو الاقتصادي السنوي
% -9.4	% -2.6	% 0.9	% 6.0	% 10.2	معدل الاستثمار
% -0.8	% 1.6	% 0.4	3.4 %	5.1 %	معدل الانتاج الصناعي
% 5.6	% 5.2	% 5.5	% 5.5	% 6.6	معدل البطالة
% -2.4	% -0.4	% -0.5	% -0.1	% 0.8	التوازن المالي
% 13.6	13.2 %	10.6 %	9.7 %	9.5 %	معدل الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي
% 11.3	% 1.5	% 14.9	% 12.5	% 22.3	معدل الاداء السنوي لسواق المال
% 12.9	% 11.4	% 6.5	% 6.5	% 6.1	معدل التضخم (مؤشر تباين اسعار المستهلك)
% 10.7	% 5.9	% 3.7	% 5.1	% 12.0	معدل التضخم (مؤشر تباين اسعار المنتجين)
% 11	% 17	% 5.50	% 5.50	% 5.25	معدل سعر الفائدة
% -4.3	% -45.2	% -5.5	% 10.5	% -21.9	سوق الاوراق المالية
%72.88	%56.26	%32.73	%30.48	% 32.02	معدل سعر الصرف مقابل الدولار الامريكي
69.0	57.5	33.4	71.3	98.8	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)
149	189	181	192	197	الميزان التجاري (مليار دولار)
341	497	522	527	515	الصادرات (مليار دولار)
193	308	341	336	319	الواردات (مليار دولار)
% -31.3	% -4.8	% -1.1	% 2.3	% 31.3	معدلات التغير السنوية في ارقام الصادرات
% -37.3	% -9.8	% 1.6	% 5.4	% 29.7	معدلات التغير السنوية في ارقام الواردات

Source: "Russia Economy Data", Russia Economic Outlook Report, Focus Economics, Barcelona, 2017, p.1.

جدول رقم (2)

ترتيب اقتصاديات العالم لعام (عام 2016) بحسب الناتج القومي الإجمالي

الناتج القومي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)	الدولة	التسلسل العالمي
699,649,71	الولايات المتحدة الأمريكية	1
444,668,01	الصين	2
852,321,4	اليابان	3
277,553,3	ألمانيا	4
557,848,2	المملكة المتحدة	5
286,124,2	فرنسا	6
345,370,2	الهند	7
367,418,1	إيطاليا	8
527,477,1	البرازيل	9
735,055,1	كندا	01
378,773,1	كوريا الجنوبية	11
935,933,1	أستراليا	21
510,623,1	روسيا الاتحادية	31
750,991,1	إسبانيا	41
133,441,1	المكسيك	51
439,168	إندونيسيا	61
745,257	هولندا	71
122,817	تركيا	81
837,466	سويسرا	91

Source: “G20 Economic Ranking”, The World Bank, 2016, available at: <http://data.worldbank.org/data-catalog/GDP-ranking-table>

أما فيما يخص مجال الطاقة، تمتلك روسيا مصادر متنوعة كالغاز والنفط والفحم، فهي تحتل المرتبة الثانية عالمياً من حيث احتياطي الغاز الطبيعي بعد إيران، حيث تمتلك (6.23%) من الاحتياطي العالمي، وتعد شركة غاز بروبم (Gazprom) الروسية أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، و تتحكم في (9%) من إنتاج الغاز الروسي وأتاييب نقل الغاز، وتمتد أوروبا بربع احتياجاتها منه، أما قطاع النفط، فتمتلك روسيا سابع أكبر احتياطي في العالم حيث تمتلك (1.6%) من الاحتياطي العالمي، وتحتل المرتبة الثانية كأكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، حيث تسيطر شركة روس نفط (Rosneft) الروسية على إنتاج النفط في روسيا، أما الفحم فتمتلك روسيا ثاني أكبر احتياطي في العالم بعد الولايات المتحدة بنسبة (6.71%)<sup>(12)</sup>. إن اندماج الاقتصاد الروسي بصورة جيدة في الأسواق العالمية، أدى مع مرور الوقت إلى نمو حصتها التصديرية العالمية من النفط والغاز، فالمؤشر الأساسي على الانفتاح التجاري والتكامل الاقتصادي هو نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا المؤشر يشير إلى انخفاض طفيف في تجارة روسيا الخارجية بالمقارنة مع بقية دول البريكس (باستثناء البرازيل)، رغم كون التجارة الخارجية تشكل عنصراً هاماً في الاقتصاد الروسي، إلا أن التجارة الفعلية لروسيا هي أدنى من إمكاناتها الحقيقية، فعلى الرغم من نجاح

12 See:” BP Statistical Review of World Energy June 2015”, 46th edition, Pureprint Group Ltd., London, (June 2015).

روسيا بتوسيع حصة صادراتها بنسبة (3%) من مجموع الصادرات العالمية خلال العقد الاول من القرن الحادي والعشرين. إلا أن الركود الحالي في أسعار السلع العالمية -رغم كونه ليس الاول الذي يصيب صادرات روسيا- قد يشكل خطراً كبيراً على استقرار اقتصادها الكلي؛ إذ أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط الذي رافق الأزمة المالية العالمية عام (2002) أثر سلباً على روسيا بنفس الطريقة التي أثرت عليها في العام (4102)، فصادرات روسيا من النفط والغاز بلغت ذروتها عام (3102) حيث وصلت الى نسبة (17%) من إجمالي صادراتها. وحتى مع انهيار أسعار النفط العالمية في عامي (4102) و(5102) واصلت صادرات النفط والغاز مستوياتها المرتفعة بنسبة (66%) و(26%) على التوالي من الصادرات الروسية، ويمثل النفط الخام أكثر من ثلث صادرات روسيا الاتحادية. وقد نمت في السنوات الأخيرة بعض الصادرات غير التقليدية، وتوسيع وتنويع الصادرات الروسية، ومع ذلك، فإن معظم هذه الصادرات لا تزال من السلع الأولية والسلع الوسيطة، مثل: المعادن، والمواد الأولية الأخرى، والمنتجات الزراعية والمواد الغذائية، في ظل غياب واضح للسلع والخدمات الأكثر تطوراً والأعلى قيمة، فعلى الرغم من سياسة تنويع الصادرات التي اطلقتها الحكومة الروسية منذ عام (3002)، إلا أن روسيا لازالت تعتمد في صادراتها على المواد الخام والطاقة والتي تمثل المصدر الرئيسي للدخل في روسيا (13).

### ثالثاً: المقوم السياسي

يشكل المقوم السياسي أحد أهم المقومات التي تتركز عليها الاستراتيجية العليا للدولة، فروع النظام السياسي وسلطاته ومؤسسته، يلعب دوراً مهماً في تحديد أولويات الدولة واهدافها على مختلف المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، وتمتلك القيادة السياسية المتمثلة في رئيس الدولة، القدرة على توظيف قدرات الدولة وامكانياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاعلامية والدبلوماسية، على النحو الذي يخدم اهداف الدولة وتطلعاتها في النظام الدولي، لاسمًا إذا انتصفت تلك القيادة؛ بالحنكة والخبرة والتجربة السياسية، بالإضافة الى الصلاحيات الدستورية اللازمة للقيام بهذه المهمة. ويتمتع رئيس الدولة في روسيا الاتحادية بصلاحيات واسعة نص عليها الدستور الروسي، يمنحها للرئيس الحائز على الاغلبية في الاقتراع عام، الذي كان يجري كل اربع سنوات منذ تولي اول رئيس في روسيا (بوريس يلتسين) المنصب عام (1991)، وحتى الانتخابات الرئاسية الاخيرة عام (2102)، والتي منحت الرئيس ولاية تمتد لست سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط (وفقاً للتعدلات الدستورية الاخيرة لعام 8002). وبعد الرئيس مركز الثقل في النظام السياسي الروسي، ومحور عملية صنع القرار فيه، وذلك للسلطات الواسعة الممنوحة له بمقتضى الدستور، إذ يستطيع بموجبه اصدار مراسيم لها قوة القانون، فهو يمتلك صلاحيات اعلان الحرب والتعبئة العامة، وحل البرلمان، وتعيين رئيس الوزراء وحكومته، وتعيين قضاة المحكمة الدستورية العليا وقضاة المحاكم الأخرى، ويتولى الرئيس ملف السياستين الداخلية والخارجية (ادارة المفاوضات، توقيع المعاهدات والاتفاقيات، تعيين وعزل الممثلين الدبلوماسيين)، وقرار الاستراتيجية العليا للدولة، وقرار السياسات الدفاعية بصفته القائد العام للقوات المسلحة، وانتخابات حكام الاقاليم وجمهوريات الحكم الذاتي في روسيا الاتحادية، كما تشمل صلاحيات الرئيس اعلان العفو ومنح الاوسمة والجوائز وغيرها من الصلاحيات، بما في ذلك ترشيح كبار موظفي الدولة ورؤساء المؤسسات او اغفائهم من مناصبهم (14). إن فوز الرئيس (بوتين) في انتخابات الرئاسة الروسية في آذار عام (2002) بنسبة أكثر من (35%) على اقرب منافسيه وهو (غينايد زيفانوف) زعيم الحزب الشيوعي الروسي والذي حصل على نسبة (3%) من الأصوات، يعني أن روسيا قد تجاوزت عتبة القرن الحادي والعشرين وهي تحتفظ بسيطرة الاتجاه الاصلاحى الذي تسير فيه نحو التحول الديمقراطي الليبرالي واقتصاد السوق وبما يعزز في النهاية من مكانة الدولة الروسية على الصعيد العالمى. وبعد انتخاب الرئيس (بوتين) أصبحت روسيا تعتمد استراتيجية قائمة على (الواقعية، والعملية، والحرص)، وهي تمثل الرؤية الجديدة

13 See: "Russia: The Long Journey to Recovery", Op., Cit, pp.55-56.

14 See: "Russian Federation's Constitution of 1993 with...", Op., Cit, pp.20-25.

للاستراتيجية الروسية الجديدة، واشتدت بداية مرحلة جديدة للدولة الروسية تختلف بشكل واضح عن المرحلة السابقة<sup>(15)</sup>. فوصول الرئيس (بوتين) الى الرئاسة كان نتيجة توافق الآراء لدى النخبة السياسية الروسية، حول اهمية اعادة هياكل القانون وسلطة الدولة التي تزعزعت، على مدى ما يقارب العشر سنوات من الازمات الداخلية والتخطيط الدولي، طيلة فترة حكم الرئيس (يلتسين). إذ عمل الرئيس (بوتين) طوال فترتي رئاسته على تسديد الديون الخارجية، والشروع في بناء احتياطات ضخمة من المنتجات النفطية والغاز والمواد الغذائية، وكل ما تحتاج اليه روسيا للبقاء امام أي كارثة طبيعية او حرب، ووضع احتياطات مالية ضخمة تحسباً لأي أزمات اقتصادية محتملة، أو عقوبات اقتصادية غريبة على روسيا، فقام على سبيل المثال: بتحويل بعض الاحتياطات المالية وفروق ارتفاع اسعار النفط الى سبائك ذهب. وبذلك نجح في وقف انهيار الدولة، واستعادة عافيتها الاقتصادية، فانخفضت معدلات الفقر، واستعادت روسيا الاتحادية هيبته الدولية، على الرغم من ان العديد من سياسات الرئيس (بوتين) لم تكن في الواقع ديمقراطية، إلا أنها كانت تهدف الى استعادة النظام والاستقرار والاصلاح الاقتصادي وبناء الدولة، وتصحيح اخطاء الحقبة السابقة، إذ يرى الكثير من المختصين أن الرئيس (بوتين) قام ببعض الاجراءات التي أدت الى اضعاف الرقابة على صلاحيات الرئيس، والتخلص من المعارضة السياسية والاقتصادية<sup>(16)</sup>. أما بالنسبة للرئيس ميديفيد (2002-2102)، والذي يعد الكثير من المختصين فترة حكمه، بأنها امتداداً لسياسات الرئيس (بوتين) لكن بوجه جديد، فإن الرئيس (ميديفيد) كان أكثر تحملاً ومدنيةً وافتتاحاً على العالم الخارجي من (بوتين)، وهو أول رئيس لروسيا الاتحادية منذ تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، ليس لديه أي علاقة رسمية بالحزب الشيوعي السوفيتي، أو المخابرات السوفيتية. ففي مجال السياسة الخارجية؛ حصل تحسن في العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة، وأظهر الطرفان رغبة قوية في التعاون في مجموعة من القضايا الهامة التي تتعلق بإدارة الترسانات النووية، والمخاوف من انتشار الأسلحة النووية، والقضايا المتعلقة بسعي كوريا الشمالية وإيران لتطوير برنامجهما النووي، والتعاون العسكري بين البلدين، والوضع في أفغانستان، ومكافحة الإرهاب، وكان من المستبعد أن يحدث مثل ذلك التحسن في العلاقات بين البلدين في ظل رئاسة (بوتين)<sup>(17)</sup>. لكن برغم هذا التحسن، كان هناك توتر بين الطرفين بسبب بعض القضايا والازمات؛ مثل: اعلان حلف الاطلسي عن عزمه على نشر اجزاء من منظومة الدرع الصاروخية الدفاعية في كل من (تركيا والتشيك وبولندا)، وكذلك الأزمة الليبية والتدخل العسكري لحلف الاطلسي ضد نظام الرئيس السابق (معمر القذافي) واسقاطه والذي ادى الى فقدان روسيا عقود الامتيازات النفطية التي كانت قد حصلت عليها شركات النفط الروسية في ليبيا اواخر عهد الرئيس (معمر القذافي). بجانب عقود لتوريد كميات كبيرة من الاسلحة الروسية للجيش الليبي، وعقود تنفيذ مشاريع بناء ضخمة فيها<sup>(18)</sup>. لذا فإن عودة الرئيس (بوتين) إلى الحكم في عام (2102) اختلفت عن فترة حكمه السابقة، على الرغم من أنها تمثل استمرارية للنهج الاستراتيجي الذي وضع اسسه في فترة ولايته حكمه الاولي (0002-8002)، ويعود ذلك لثلاثة عوامل رئيسية، فالعامل الأول: يكمن في استكمال العديد من عناصر القوة الروسية في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، الامر الذي يمكنها من التحرك بخطى ثابتة تجاه القضايا الدولية، والعامل الثاني: يعود إلى التحرك المكثف للدول الغربية لإضعاف الجهود الروسية الرامية الى إنهاء الهيمنة الأمريكية، وإرساء نظام دولي متعدد الأقطاب تكون هي أحد أقطابه، وأما العامل الثالث: فيتعلق بشخص الرئيس (بوتين) الذي أصبحت له شعبية كبيرة داخل روسيا وخارجها، وذلك للإصلاحات الداخلية التي حققها في روسيا وقوة

15 عبدالعزيز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد (53)، (بغداد، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، 8002)، ص 261.

16 Polity IV Country Report 2010: Russia”, Center for Systemic Peace, USA, 2010, p.3.

17 See: J.L. Black & Michael Johns, Russia after 2012: From Putin to Medvedev to Putin – Continuity, Change, or Revolution? Routledge: Taylor & Francis Group, New York, 2013, pp.139-153.

18 قارن مع: نجاته مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل التحولات الراهنة: دراسة حالة سوريا (0102-4102)، رسالة ماجستير غير منشورة، (بسكرة، كلية العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 5102)، ص 56.

شخصيته، إذ أصبح ينظر إليه على أنه «قيصر روسيا الحديثة»، وكذلك لمواقفه الدولية الجريئة وإقامه لروسيا في بعض القضايا والامزات الدولية الراهنة، وفرضه وجهة النظر الروسية في حلها، وإصراره على العمل على استعادة مكانة روسيا كقوة «موازنة» للقوة الغربية الاطلمسية، التي اصبح يُنظر اليها من قبل الكثير من دول العالم، بانها عاجزة عن حل أزمات ومشاكل العالم، إن لم تكن هي سبباً لها<sup>(19)</sup>. كما تشكل النخبة السياسية الحاكمة في روسيا، احد أهم المقومات السياسية في دعم التوجهات الاستراتيجية الجديدة لروسيا الاتحادية، إذ أن التحول السياسي الهائل المتمثل بسقوط الاتحاد السوفيتي، حصل معه تحول كبير في مراكز القوى والنخب السياسية للدول الجديدة التي استقلت عنه، إذ إن طبيعة النظام السياسي والاقتصادي الروسي، لا تجعل من جهة واحدة تكون مركز القرار، أو صاحبة القوة والشرعية لفرض رؤيتها الاستراتيجية، كما أن أزمة الهوية التي تعاني منها روسيا، شكلت محور الاستقطاب الرئيسي الذي تمحورت حوله تيارات النخبة السياسية في روسيا، ويعد النظام الاقتصادي في روسيا نظاماً هجيناً بين نظام السوق المفتوح كالولايات المتحدة، وبين سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية كالصين، الأمر الذي انعكس على طريقة تشكل النخبة السياسية في الدولة وتفاعلها وكذلك توزيع القوة والثروة في المجتمع. فبعد سقوط الاتحاد السوفيتي إبان فترة حكم الرئيس الاسبق (يلتسن)، تجتمعت حوله شبكة من رجال الأعمال الجدد وموظفي الدولة عرفت باسم «العائلة»، وانتفعت تلك المجموعة من حالة سيولة الدولة التي حدثت مع انهيار الاتحاد السوفيتي، وبرزت في تلك الفترة أسماء، مثل: بوريس بريزوفسكي وميخائيل خودوركوفسكي ورومان ابراموفيتش الذين قاموا بشراء بعض مؤسسات الدولة بأسعار زهيدة محققين أرباحاً بمليارات الدولارات، حيث دفع الانفتاح الاقتصادي والأرباح التي حققتها هذه النخبة روسيا الى محاذة الغرب، فكان توقيع الرئيس (يلتسن) لوثيقة التعاون الأميركي-الروسي عام(٢٩٩١)، بمثابة إعلاء للتوجه الغربي في السياسة الروسية<sup>(20)</sup>. لكن وبعد مجيء الرئيس (بوتين) عام (٢٠٠٢) والذي ينظر له على أنه يمثل المؤسسة الأمنية، شهدت بداية حكمه صراعاً مفتوحاً مع شبكة النخبة القائمة، حيث أن هناك مجموعتين تسيطران على البرلمان الروسي: الأولى، تدعى «سيلوفيكسي-Siloviki»، وتعني «الرجال الأقوياء»، وتؤمن هذه المجموعة بأن مصلحة روسيا الأساسية هي في حياة محيطها الجغرافي من التأثير الغربي، واعتماد سياسة مناوئة للغرب، فهم يرون أنفسهم سوفيت لكن ليسوا شيوعيين، واهتمامهم الأول هو الأمن القومي الروسي، وتتبنى هذه المجموعة الرؤى السياسية للمفكر الروسي ألكسندر دوغين -المقرب من الرئيس (بوتين) ومؤسس (حزب أوراسيا)- الخاصة بالتوجهات الخارجية للسياسة الروسية، وينتشر نفوذ هذه المجموعة في جميع قطاعات الدولة لاسيما القطاعات الاقتصادية المرجحة، ولهذا المجموعة دور مؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية، ومن ابرز شخصيات هذه النخبة. هم: رئيس جهاز الاستخبارات الحالي(ميخائيل فراذكوف)، ورئيس الديوان الرئاسي الحالي (سيرجي ايفانوف)<sup>(21)</sup>. والثانية، تدعى «سيفيليكسي-Civiliki»، وتؤمن بفكرة أن مصلحة روسيا تكمن في المزيد من الليبرالية الاقتصادية وافتتاحاً أكثر مع الغرب، وتفعيل المؤسسات الديمقراطية، واحترام سلطة القانون، ويمثل هذه النخبة مجموعات مختلفة من المحامين والاقتصاديين المؤيدين لأفكار الرئيس (ميدفيدف) الإصلاحية وبرامجه التحديثية، ويتقاد افراد هذه المجموعة مناصب مهمة في السلطة. ويمكن القول أن سياسة روسيا اعتمدت لفترة على التوازن بين هاتين المجموعتين: السيلوفيكسي ويمثلها الرئيس (بوتين)، والسيفيليكسي ويمثلها الرئيس السابق(ميدفيدف)، وانعكس هذا التوازن على توزيع المناصب، حيث تولى رموز من السيلوفيكسي بعض وزارات الدولة: للخارجية والداخلية والاستخبارات، بينما تولى رموز من السيفيليكسي وزارات المالية والاقتصاد والعدل، وحتى بعض مؤسسات الدولة انقسمت بين المجموعتين، ففي حين كانت شركة الغاز العملاقة «جازپروم-Gazprom» تحت سيطرة السيفيليكسي، كانت شركة النفط «روسنفت-Rosneft»

19 المصدر نفسه، ص66.

20 سعود كابلبي، نظرة تفسيرية للسياسة الروسية: دور النخبة السياسية، موقع العربية، 3102/6/52:

<http://www.alarabiya.net/ar/politics/2013/06/25.html>

21 Jeffrey Mankoff, Russian Foreign policy: The Return of Great Power Politics, Roman &amp; Littlefield, New York, 2012, p 58.

تحت سيطرة السيلوفسكي<sup>(22)</sup>. ولقد كان الصراع الأبرز بين هاتين المجموعتين داخل الكرملين، من أجل التأثير في صناعة القرار الروسي، فقد كان ممثل السيفيلسكي في الكرملين فلاديسلاف سوركوف (نائب رئيس الوزراء) الشخصية المؤثرة في البرلمان الروسي والسياسة الروسية خلال العقد الماضي، حيث استطاع الدفع بعدد من الأفكار التي أثرت في سياسات روسيا داخلياً وخارجياً، مثل: مساهمته في حل أزمة الشيشان من خلال صديقه رمضان قاديروف (الرئيس الحالي لجمهورية الشيشان)، وكذلك تأسيس حزب روسيا المتحدة (الذي ينتمي له بوتين وميدفيديف)، ودعم تأسيس أحزاب معارضة صغيرة<sup>(23)</sup>. أما بالنسبة لتوجهات النخبة السياسية الروسية واتجاهاتها الخارجية بصورة عامة، وتجاه الغرب والولايات المتحدة بصورة خاصة، فإن دور هذه النخبة ومحسب تقرير لمنتدى فالداي الحواري الدولي (Valdai Discussion Club) بعنوان (النخبة الروسية عام 2020)، في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية لروسيا سيبرز بصورة أكبر، وأن مواقف روسيا «الجيوستراتيجية» سيصبح أكثر تشدداً وصرامةً حيال القضايا والازمات في الساحة الإقليمية والدولية، ذلك لأن مشاعر الشك وعدم الثقة تجاه الغرب والولايات المتحدة تسود أوساط النخبة السياسية الروسية، على الرغم من تزايد عدد المؤيدين فيها للديمقراطية الغربية، إذ أن أعضاء هذه النخبة ينظرون إلى السياسات الخارجية للولايات المتحدة تجاه روسيا والعالم بعدم ثقة وشك كبيرين، ومحسب التقرير: «إن أعضاء من النخبة السياسية الروسية، ظلوا يتقنون باطراد الشبهات حول الطموحات الأمريكية المتزايدة في العالم خلال العقود الأخيرة، وقد بدأت هذه الشكوك تؤثر في السياسة الروسية تجاه الغرب، حتى إن العداء لأمريكا أصبح أمراً واسع الانتشار في الأكاديميات الروسية»<sup>(24)</sup>.

#### رابعاً: المقوم العسكري والامن

إن الصلة الوثيقة بين امتلاك ترسانة عسكرية كبيرة ومتطورة من الاسلحة التقليدية وغير التقليدية وبين تبوء منزلة «القوة العظمى»، كانت ولا تزال مقوماً أساسياً من مقومات الاستراتيجية القومية الروسية، وشرطاً لا بد منه لكسب النفوذ داخل منظومة العلاقات الدولية القائمة على القوة، واداة لمواجهة الضغوط والتحديات الخارجية. لذا فإن زيادة الإنفاق العسكري وتحسين أداء القوات المسلحة وتطوير الصناعات العسكرية، يعد احد اشكال التعبير عن اهداف روسيا الاستراتيجية. وتعد القوات المسلحة الروسية من أقوى وأكبر جيوش العالم، وتصنف كثاني أقوى جيش في العالم من حيث قدراته القتالية وترسانته النووية بعد جيش الولايات المتحدة، والثالث عالمياً من حيث العدد بعد كل من الصين والولايات المتحدة، إذ يبلغ تعدادة حوالي (1.400.000) مقاتل، بالإضافة الى قوة احتياط ضخمة تصل الى أكثر من مليوني مقاتل، موزعين على مختلف الصنوف والتشكيلات العسكرية، وترسانة ضخمة من الاسلحة المتنوعة، إذ لاتزال روسيا الغريم التقليدي والوحيد للولايات المتحدة من الناحية العسكرية التقليدية (ينظر جدول رقم-3). وتمتلك روسيا (81)قاعدة عسكرية خارج اراضيها، تتوزع على تسع دول، هي: ارمينيا(2)، بيلاروسيا(3)، جورجيا(2)، كازاخستان(3)، قيرغيزستان(3)، سوريا(2)، مولدايا(1)، طاجيكستان(1)، فيتنام (1)، بيمركز فيها نحو(56) الف عنصر عسكري<sup>(25)</sup>. ومنذ عام(2002) بدأت بوادر اصلاح الجيش بالتزامن مع تحسن الاقتصاد الروسي، نتيجة لارتفاع اسعار النفط والغاز الطبيعي بشكل كبير، إذ بدأت القيادة الروسية بزيادة النفقات الدفاعية، لاسيما في مجال الصناعات العسكرية رغبةً منها في تعزيز الاقتصاد، لاسيما وان صادرات الاسلحة الروسية تشكل جزءاً مهماً من صادرات البلاد بجانب صادرات الطاقة، وتحتل روسيا المركز الثاني عالمياً بين أكبر الدول المصدرة للسلاح بعد الولايات المتحدة، إذ بلغت صادراتها في عام(5102) لوحده قيمة(2.31)مليار دولار، وحقت نسبة(52%)من

22 Richard Sakwa, Putin Redux: Power and Contradiction in Contemporary Russia, Routledge: Taylor & Francis, 1st edit, New York, 2014, p.122.

23 سعود كابلبي، نظرة تفسيرية للسياسة الروسية: دور النخبة السياسية، مصدر سبق ذكره.

24 For more details, See: William Zimmerman and Others, Russian Elite-2020, Valdai Discussion Club Grantees Analytical Report, Valdai Discussion Club, Moscow, 2013.

25 Zoltan Barany, Democratic Breakdown and the Decline of the Russian Military, Princeton University Press, New Jersey, 2007, p.188.

مبيعات سوق السلاح العالمي بين عامي (5102-1102)، بعد ان كانت (22%) بين عامي (6002-0102)، وصدرت روسيا السلاح الى خمسين دولة والى القوات الموالية لها في اوكرانيا بين عامي (5102-1102)، يأتي في مقدمة هذه الدول عالمياً كل من: الهند بنسبة (93%)، والصين (11%)، وفيتنام (11%)، ومناطقياً كل من: آسيا واوستراليا (86%)، افريقيا (11%)، الشرق الاوسط (2,8%)، واوروبا (4,6%) من اجمالي صادرات السلاح الروسي<sup>(26)</sup>. واستمرت تلك الزيادة في النفقات الدفاعية بالارتفاع بشكل مضطرب حتى بعد الازمة المالية العالمية عام (8002)، حيث بلغ الاتفاق العسكري في ذلك العام أكثر من (9,05) مليار دولار، وارتفع في عام (0102) الى (7,95) مليار دولار، ليصل الى اقصى ارتفاع له في عام (5102) الى (4,66) مليار دولار، لتحتمل بذلك روسيا الاتحادية المرتبة الرابعة كأكبر دول العالم من حيث الاتفاق العسكري بعد كل من الولايات المتحدة والصين والمملكة العربية السعودية على التوالي<sup>(27)</sup>.

وبعد الحرب ضد جورجيا عام (8002)، خضعت القوات المسلحة الروسية لعملية اصلاح للعيوب ونقاط الضعف التي ظهرت على اداء القوات المسلحة اثناء العمليات العسكرية التي خاضتها ضد القوات الجورجية، وذلك من خلال ما يلي<sup>(28)</sup>:

1. تحسين وضمان الاستعداد القتالي الدائم لجميع الوحدات العسكرية، واعداد برامج تدريب وتمارين سنوية واسعة النطاق على المستوى الاستراتيجي للقوات المشتركة (جدول رقم 4).
2. اعادة تشكيل القوات المسلحة باختزال مستويات القيادة وتشكيلات الجيش، فبعد أن كانت تتوزع على (6) مناطق عسكرية، كل منطقة تضم عدداً من الجيوش، وكل جيش ينقسم الى عدة فرق، والفرقة تنقسم الى عدة افواج، اصبحت هذه القوات تتشكل من (4) قيادات استراتيجية مشتركة، كل قيادة تنقسم الى عدة فيالق، وكل فيلق ينقسم الى عدة ألوية.
3. تشكيل قوة محمولة جواً بحجم لواء في كل قيادة عسكرية استراتيجية مشتركة، كقوة رد سريع عملياتية.
4. خفض عدد الافراد في المقرات الوزارية ومقرات القيادة، وتقليل الرتب الكبيرة من الضباط، وزيادة عدد الرتب الصغيرة، وخلق فئة جديدة من ضباط الصف المحترفين.
5. اعطاء الاولوية للأسلحة النووية في الانتاج والاستعداد القتالي على غيرها من الاسلحة.

26 mlohkcotS ,teehstcaF IRIPIS ,“5102, srefsnarT smrA lanoitanretnI ni sdnerT» (62) .3-2.pp ,(6102 yraurbeF) ,mlohkcotS ,(IRPIS) etutištnI hcraeserE ecaeP lanoitanretnI

27 Trends in World Military Expenditure,2015,“ SIPRI Factsheet, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Stockholm, (April 2016), p.2.

28 Marcel De Haas, “Russia’s Military Reforms: Victory after Twenty Years of Failure?”, Clingendael Paper, no.5, Netherland Institute of International Relations, Hague, 2011, p.24.

جدول رقم (3)

مقارنة بين القوات المسلحة التقليدية الروسية والأمريكية لعام (2016)

الولايات المتحدة الأمريكية	روسيا الاتحادية	نوع القوة
1	2	الترتيب العالمي
468.863.123	377.324.241	عدد السكان
000.004.1	550.667	القوات المسلحة الفعلية
000.001.1	000.584.2	قوات الاحتياط
444.31	745.3	الطائرات (العدد الكلي)
480.6	732.1	طائرات الهليكوبتر
759	874	طائرات الهليكوبتر المقاتلة
587.2	834.1	الطائرات المقاتلة العمودية
803.2	157	الطائرات المقاتلة
177.2	073	طائرات التدريب
937.5	421.1	طائرات النقل العسكري
315.31	812.1	المطارات العاملة
848.8	893.51	الدبابات
260.14	892.13	عربات القتال المدرعة
439.1	279.5	المدافع ذاتية الحركة
992.1	526.4	المدافع المقطورة
133.1	397.3	راجمات الصواريخ
42	7	الموانئ الرئيسية
514	253	الاسطول البحري
91	1	حاملة الطائرات
57	06	الغواصات
01	02	الفرقاطات

Source: “Central Asia: Russia”, The World Fact book, Central Intelligence Agency (CIA), Washington DC, 2016.

كما تم الشروع ببرنامج لتحديث القوات المسلحة طويل الامد يمتد من(1102-2020)، وبكلفة (007) مليار دولار، ومستوى تحديث يصل الى نسبة(7%) من اجمالي القوات، ويتضمن البرنامج تقليص عدد القوات المسلحة الى حوالي(009) الف مقاتل، بحيث يتم تشكيل جيش محترف من خلال زيادة عدد المتقاعدين في الجيش من(08) الف متقاعد الى(524) الف بحلول عام(2020)<sup>(29)</sup>.

جدول رقم (4)

التدريبات العسكرية الرئيسية للقوات المسلحة الروسية للفترة(1102-5102)

5102	4102	3102	2102	1102	
تدريبات تسنتر Tsentr Exercise	تدريبات فوستوك Vostok Exercise	تدريبات زاباد Zapad Exercise	تدريبات القفقاز Kavkaz Exercise	تدريبات تسنتر Tsentr Exercise	التدريبات الاستراتيجية السنتوية
000.59	000.001	004.9	000.8	000.21	عدد القوات المشاركة
5102	4102	3102	2102	1102	
					التدريبات الكبرى العنيفة
000.83 في المنطقة العسكرية الشرقية	000.051 في المنطقة العسكرية الشرقية والوسطى 000.051 و في المنطقة العسكرية الغربية	000.08 في المنطقة العسكرية الغربية	---	---	عدد القوات المشاركة

Source: Margaret Klein, "Russia's Military: On the Rise?", Academy Paper Series 2015-2016, No.2, Transatlantic Academy, Washington DC, March 2016, p.18.

وقد شملت عملية مختلف صنوف القوات المسلحة، حيث أدخلت روسيا أجيالاً جديدة من الدبابات والمدفعات الصغيرة الحجم والسريعة ومزودة بأسلحة متقدمة تقنياً وقادرة على الوصول إلى مناطق الازمات مثل: الدبابة نوع(T-90) و(T-92)، و(T-93)، والعجلات المدرعة(BMB-3) كما تم تجهيز سلاح الجو الروسي بطائرات مقاتلة من الجيل الخامس المتطورة مثل: طائرات الميغ (MiG-29)، (MiG-35)، وطائرات السوخوي(Su-34)، (Su-35)، والقاذفات الاستراتيجية طراز توبوليف(TU-160)، وطائرات الهليكوبتر المقاتلة المتطورة طراز مي(Mi-26)، (Mi-28)، (Mi-8)، وتم تزويد الاسطول

29 Alexander Golts & Michael Kofman, "Russia's Military: Assessment, Strategy, and Threat", Center on Global Interests (CGI), Washington DC, 2016, pp.3-4.

البحري بحاملة طائرات واحدة، و(02) غواصة، و(51) فرقاطة اما في مجال الصواريخ فقد تم تجهيز القوة الصاروخية الروسية بأجبال متطورة جديدة من الصواريخ الباليستية الهجومية بعيدة المدى من طراز توپول أم(SS-27)، و طراز يارس (RS-24) و(RS-26) قادرة على حمل الرؤوس النووية، والصاروخ التكتيكي طراز اسكندر(SS-26)، والصاروخ البحري الباليستي النووي طراز بولافا(R-30)، ومنظومات الدفاع الجوي المتطورة (SS-400)، فضلاً عن إدخال نظام راداري متطور جداً أطلقت عليه روسيا تسمية نيو-ام (NEBO-ME)<sup>(30)</sup>. وتشكل الترسانة النووية الروسية قوة رئيسية في معادلة ميزان القوى العالمي، إذ يدخل هذا السلاح ضمن تشكيل ما يسمى بالـ(القوات الاستراتيجية النووية الروسية)، التي تشغل على: القوات البرية للمهام الاستراتيجية، والغواصات المزودة بصواريخ حاملة للرؤوس النووية، والقاذفات الجوية الاستراتيجية المزودة هي أيضاً بصواريخ حاملة للرؤوس النووية، والقنابل النووية. وتشكل هذه القوات عنصراً رئيسياً في تحديد ميزان القوى بين روسيا وغيرها من القوى النووية الأخرى، لاسيما الولايات المتحدة والقوى الأوروبية(شكل رقم 2). وقد بلغت الترسانة النووية الروسية في عام(6102)، حوالي(0944) رأس نووي محمولة بواسطة مركبات الإطلاق النووية، وتنقسم هذه الرؤوس الى نوعان: الاول، رؤوس نووية استراتيجية يبلغ عددها حوالي(0452) رأس، تم نصب(0971) منها على صواريخ باليستية وقواعد اطلاق موزعة في مختلف انحاء البلاد. والثاني، رؤوس نووية تكتيكية يبلغ عددها حوالي(0591) رأس مخزونة في ملاحئ محصنة. وهناك حوالي(0082) رأس نووي اضافي خارج الخدمة تنتظر التفكيك، ليلبغ المخزون الروسي الاجمالي حوالي(0927) رأس نووي، وقد خضعت الترسانة النووية الى عملية تخفيض وتحديث واستبدال الانظمة القديمة باخرى متطورة، مع مراعاة التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة<sup>(31)</sup>. كما شهدت منظومة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات(ICBM) تطوراً كبيراً بسبب التحديث المستمر والتدريجي لها، فبحلول عام(6102) تم تحديث نصف ترسانة هذه المنظومة، وسيتم استكمال تحديثها بصورة كاملة مع حلول عام(4202). وللحفاظ على التوازن الصعب مع الولايات المتحدة في هذا المجال، اعطت روسيا الاتحادية الأولوية لنشر منصات متحركة تحمل صواريخ باليستية طراز يارس(RS-24)، وتطوير صواريخ طراز سارمات(RS-28) الذي يزن(001) طن ويعمل بالوقود السائل، ويطلق من منصة مخبأة تحت الأرض، ويستطيع أن يحمل رؤوساً حربية مدمرة تزن(01) أطنان إلى أي بقعة على الأرض، ويسمح مخزون الطاقة للصاروخ بالتخليق عبر القطبين الشمالي والجنوبي، وهو مصمم لاختراق أنظمة الدفاع الصاروخية الامريكية. وبدأت روسيا مشروعاً لبناء ثمانية غواصات نووية طراز بوراي(SSBNs)، دخلت اربعة منها الخدمة في الاسطول الروسي نهاية عام(5102)، تحمل كل واحدة منها(61) صاروخ باليستي من طراز بولافا. كما قامت باستئناف برنامج لتحديث طائراتها الاستراتيجية نوع توپوليف(Tu-95MS)، وانتاج حوالي(05)قاذفة استراتيجية نوع توپوليف(TU-160) حتى عام(3202)<sup>(32)</sup>.

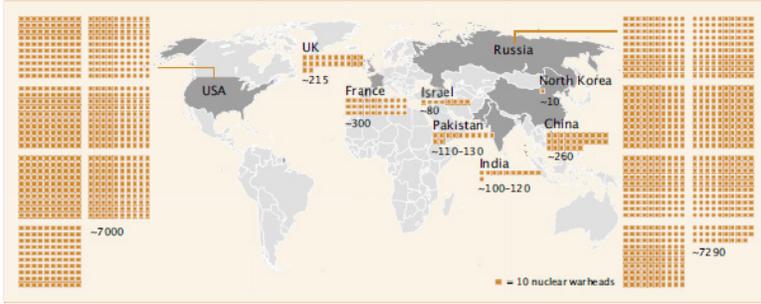
30 Marcel De Haas.” Russia’s Military Reforms.”, Op., Cit, p.21.

31 «Trends in World Nuclear Forces,2016», SIPIRI Factsheet, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Stockholm, (June 2016), p.3.

32 Ibid, pp.3-4.

## شكل رقم (2)

مقارنة بين مخزون القوى النووية العالمية التسعة من الرؤوس النووية



Source: » Trends in World Nuclear Forces, 2016«, SIPRI Factsheet, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Stockholm, June 2016, p.6.

وبالإضافة إلى ذلك، اجرت القيادة العسكرية الروسية العديد من التمارين العسكرية على استخدام الاسلحة النووية التكتيكية في معارك افتراضية بطريقة «المحاكاة simulation»، الهدف منها اعداد قواتها وتهيئتها لخوض أي معارك محتملة باستخدام الاسلحة النووية ضد الدول الغربية الروسية. وقد ذكر التقرير السنوي للأمن العام لحلف الناتو لعام (5102)، بأن القوات الروسية وعلى مدى ثلاث سنوات ماضية (حتى قبل غزو اوكرانيا)، أجرت مناورات عسكرية لمحاكاة هجمات نووية على حلفاء الناتو و شركائه، وكان سيناريو أحد هذه المناورات (تمرين زاباد ZAPAD)، محاكاة هجوم باستخدام القنابل النووية التكتيكية على السويد شاركت فيه قاذفتان للقنابل النووية التكتيكية طراز توبوليف (TU-22M3) من قاعدة شيكوفكا (Shaykovka) الجوية غرب روسيا، وتعتقد القيادة العسكرية للناتو بأن الروس لا يزالون يعتمدون على استخدام الأسلحة النووية التكتيكية، حتى في الصراعات المحلية أو الإقليمية»<sup>(33)</sup>.

## خامساً: المقوم المجتمعي

بعد المقوم المجتمعي من المقومات المهمة للقوة القومية، إذ أن قوة النسيج الاجتماعي للدولة وتماسكه يشكلان مركزاً مهماً من مراكز استراتيجيتها العليا، فحجم السكان والتنوع اللغوي والديني والعرقي عوامل يمكن أن تعزز من قوة الدولة وأمنها واستقرارها، بحيث تمكن من تعبئة قوة الشعب الكامنة عند اصطدام المصالح المختلفة. والعكس صحيح، يمكن ان تفرز هذه العوامل كئلاً بشرياً غير متجانس ومتباينة الاهداف والتصورات، تؤثر على استقرار الدولة ووضعها الداخلي ومكانتها الدولية.

وبالنسبة للتكوين المجتمعي في روسيا الاتحادية؛ يبلغ عدد سكانها الحالي (000.044.341) نسمة، بحسب احداث تقديرات الامم المتحدة لعام (6102)، بما يعادل نسبة (59.1%) من مجموع سكان العالم، إذ تحتل المرتبة التاسعة عالمياً، والاولى أوروبياً من حيث عدد السكان، ففي عام (1991) بلغ تعداد سكان روسيا الاتحادية حوالي (841) مليون نسمة،

33 Jens Stoltenberg, The General Secretary's Annual Report 2015, NATO Public Diplomacy Division, Brussels, 2016, p.19.

ومنذ ذلك الحين بدأ عدد سكانها بالانخفاض بمعدل (5.0%) في السنة، في ظل انخفاض معدلات الولادات وارتفاع معدلات الوفيات والهجرة ووضع اقتصادي متعثر، حتى وصل عدد السكان الى ادنى مستوياته في عام (8002) بحوالي (141) مليون نسمة<sup>(34)</sup>. وتعاني البلاد من خلل ديموغرافي خطير، إذا ما استمر هذا التناقص في عدد السكان، عندئذ ينطبق على روسيا مقولة «إنها أمة تتآكل ديموغرافياً»، إذ يتعرض سكانها لخسارة سكانية سنوية، فخرست روسيا بين عامي (1991-2010) ما يقرب من (7) مليون نسمة، بسبب ارتفاع معدل الوفيات وانخفاض معدل الولادات، بالإضافة الى ارتفاع معدلات الهجرة الى الخارج<sup>(35)</sup>. ومنذ عام (6002) انتهجت الحكومة الروسية مجموعة من السياسات الاجتماعية والصحية والاسرية، تقوم على تحسين المستوى المعاشي والخدمات الصحية، وتشجيع الصناعات المحلية للأدوية والمستلزمات الطبية والتأمين الصحي، ورفع حجم الاتفاق الحكومي على القطاع الصحي، والذي بلغ بحسب احصائيات الامم المتحدة لعام (6102) نسبة (1,7%) من الميزانية العامة للدولة، فبدأ الوضع بالتحسن التدريجي بعد عام (2010)، متزامناً مع تحسن الأوضاع الاقتصادية للبلاد، حيث شهد عام (2102) لوحده زيادة بمقدار (292) ألف نسمة، ليصل عدد السكان الكلي الى (341) مليون نسمة، الأمر الذي يعني أن السياسات التي اتخذتها الحكومة الروسية في هذا المجال قد بدأت تؤتي ثمارها. وفي عام (4102) ازداد سكان روسيا الاتحادية بإضافة (004.842.2) نسمة بانضمام شبه جزيرة القرم إليها. كما شهد الوضع الاجتماعي تحسناً ملحوظاً، إذ بلغ متوسط عمر المواطن الروسي (9.83) سنة، أما بالنسبة الى معدل النمو السكاني السنوي (نسبة المواليد الى الوفيات)، فقد شهد تحسناً عما كان عليه الوضع في السابق، ففي عام (7002)، بلغ معدل النمو السكاني نسبة (3.3%)، في حين بلغ هذا المعدل في عام (5102) نسبة (30.0%)، الأمر الذي يعني ان معدل النمو السكاني في روسيا لايزال «معدلاً صافياً»، وأن عدد الوفيات هو أكبر من عدد الولادات. وتبلغ نسبة الشباب حوالي (2.22%) من اجمالي السكان، في حين تبلغ نسبة الشيوخ حوالي (3.81%)، اما العمر المتوقع للسكان الروس فقد بلغ عام (5102)، للذكور (2.46)، وللإناث (6.57). اما بالنسبة لمستوى التعليم فقد بلغت نسبة المتعلمين في روسيا (6.99%) نظراً لمجانة التعليم وحجم الاتفاق الحكومي الذي بلغ نسبة (2.4%) من الميزانية العامة، كما ارتفع مستوى البحث العلمي في روسيا وتطورت العلوم الروسية على المستوى العالمي، إذ احتلت أكاديمية العلوم الروسية (روسيسكايا أكاديميا ناووك- PAH,RAN) المرتبة الاولى عالمياً في الفيزياء والكيمياء والحيولوجيا، والمرتبة الثانية في الرياضيات، والمرتبة الثالثة من حيث اصداراتها العلمية والبحثية<sup>(36)</sup>. وتعاني روسيا من خلل ديموغرافي آخر يتمثل في ارتفاع معدلات الهجرة من الى روسيا الاتحادية، وما لهذه الهجرة من تأثيرات على سوق العمل في روسيا، إذ عانت روسيا من «هجرة العقول»، بهجرة أكثر من (5.1) مليون يهودي روسي غالبيتهم من ذوي الثقافة العالية من اطباء وعلماء وخبراء ومعلوماتية الى «اسرائيل» في الفترة ما بين (5891-2002)، وبالمقابل تعاني روسيا من وجود أكثر من (7) مليون مهاجر على اراضيها، حوالي (4) مليون منهم دخلوا البلاد بصورة غير شرعية غالبيتهم من الصين، وينافس هؤلاء المهاجرين السكان الروس في سوق العمل في ظل ارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص العمل. وقد بدأت الحكومة الروسية باتتاع سياسات تشجع عودة المهاجرين الروس الى البلاد من خلال تقديم الحوافر وتحسين الظروف المعيشية والصحية، ونجحت في عام (7002) بإعادة حوالي (02) ألف روسي الى البلاد، وتطمح الى رفع هذا العدد الى (003) ألف بحلول عام (5202)، كما اتبعت الحكومة الروسية سياسات تهدف الى تنظيم الهجرة الشرعية وغير الشرعية وذلك من خلال الاستفادة من العمال الماهرين منهم وذوي المهن في تحريك السوق الروسي وتنشيط الاقتصاد<sup>(37)</sup>. ويعد التنوع القومي والديني من خصائص المجتمع الروسي، وهذا التنوع هو ظاهرة ملازمة للشكل السياسي والاجتماعي لروسيا الاتحادية، ورثته عن

34 “Central Asia: Russia”, The World Fact book, Op., Cit, pp.1-2.

35 Islam to become Russia’s predominant religion by 2050? Pravda, July 21, 2008.

36 “Russian Federation”, World Statistics Pocketbook 2016, UN Statistics Divisions, United Nations, 2016, <http://data.un.org/CountryProfile.aspx?crName=Russian%20Federation>.

37 ينظر: مروان اسكندر، الدب ينقلب نمرأ، روسيا: الولادة الجديدة، ط(1)، (بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 1102)، صص 134-534.

الاتحاد السوفيتي السابق. فالشعب الروسي ينقسم أثنيًا إلى (581) مجموعة اثنية، يشكل الروس (السلاف) المجموعة الأكبر بنسبة (1.08%)، أي حوالي (111) مليون نسمة، يسكنون مناطق وسط وشمال روسيا، ومناطق نهر الفولغا والاورال وسيبيريا واقصى الشرق، تأتي بعدها (التتار) بنسبة (9.3%)، أي حوالي (3.5) مليون نسمة ويقطن غالبيتهم المناطق الجنوبية في القسم الاوروي من روسيا، اما المجموعات الرئيسية الاخرى، فهي: الاوكرانيين بنسبة (4.1%) أي حوالي (9.1) مليون نسمة، والبشكير بنسبة (1.1%) أي حوالي (5.1) مليون نسمة، والجوفاش بنسبة (1%) أي حوالي (4.1) مليون نسمة، والشيشان بنسبة (1%) أي حوالي (4.1) مليون نسمة، والارمن بنسبة (9.0%) أي حوالي (2.1) مليون نسمة، بالإضافة الى باقي المجموعات الاثنية. وتعتبر اللغة الروسية هي اللغة الرسمية للبلاد، إذ يتحدث بها أكثر من (18%) من سكان روسيا، أي حوالي (051) مليون مواطن، اما اللغات الاخرى والتي يبلغ عددها أكثر من (001) لغة، وأشهرها: التتية، والاوكرانية، والجوفاشية، والبشكيرية، والموردفينية، والشيشانية. وأكثر هذه اللغات شعبية بعد الروسية، هي اللغة التتية التي يتحدث بها أكثر من (3%) من سكان البلاد، وتجدر الإشارة الى ان معظم الناطقين بلغات الأقلية يتحدثون الروسية أيضاً الى جانب لغاتهم الاثنية<sup>(38)</sup>. اما بالنسبة للجماعات الدينية في روسيا، فهناك العديد من الديانات، لكن غالبية الشعب الروسي هم من: الارثوذكس، والمسلمين، والارمن، واليهود، والبوذيين، وتجدر الإشارة الى أن أعداد أتباع المجموعات الدينية في روسيا يخضع للتقديرات وليس هنالك ارقام دقيقة، وذلك لكون التعداد الروسي الرسمي للسكان، لا يعتمد المعتقد الديني كمعيار في التعداد السكاني، وبالتالي يقدر عدد الارثوذكس في روسيا بـ (07-05) مليون، والمسلمون بـ (52-55) مليون، والارمن بـ (1-054) مليون، وحوالي (052) الف يهودي، و (035) الف بوذي<sup>(39)</sup>. وهنالك خلل ديمغرافي آخر يتعلق بالتناقص السنوي للمواطنين الروس الارثوذكس من ذوي الاصول السلافية – بحسب التقديرات – بمعدل يتراوح (4-7%) سنوياً، في مقابل زيادة سنوية للسكان الروس المسلمين من ذوي الاصول القوقازية بمعدل (31%)، الامر الذي زاد من مخاوف تغير البنية القومية والدينية للدولة الروسية بحلول عام (0502)<sup>(40)</sup>. وبالرغم من علمانية الدولة الروسية، وأن الدستور الروسي نص على ان روسيا الاتحادية دولة علمانية، ولم يحدد ديناً رسمياً للدولة، إلا أن روسيا في الحقيقة تعتبر نفسها دولة مسيحية ارثوذكسية، ومن هذا المنطلق فقد لعبت الكنيسة الارثوذكسية الروسية دوراً مهماً في سياسات الاصلاح والتحديث التي اتبعتها الحكومة الروسية منذ عام (0002)، لاسيما في الجوانب الاجتماعية والثقافية، ووفقاً لأحد المفكرين الروس فان روسيا ومن اجل أن تكون قادرة على المنافسة عالمياً، فإنها يجب أن تكون وفتية لإرثها الديني الارثوذكسي، فجوهر عملية التحديث الاجتماعي والثقافي، يتركز على قيم «الابداع» و«الحرية» و«المثل الاجتماعية والسياسية العليا الجديدة»، وهذه القيم كلها متجذرة في التقاليد التاريخية لروسيا الارثوذكسية<sup>(41)</sup>. ولقد حققت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية بعض النجاحات منذ عام (1991)، بما في ذلك ارتفاع عدد اتباعها من المواطنين الروس، فلقد اظهرت نتائج للاستطلاعات اجراها (مركز نيفادا) الامريكي، تزايد اتباع الكنيسة الارثوذكسية الروسية من (95%) في عام (3002)، الى (17%) في عام (8002)، وعلى الصعيد الداخلي، تمكنت الكنيسة من استعادة ممتلكاتها التي صادرتها الشيوعيون في فترة حكم الاتحاد السوفيتي، كما تم تأسيس نظام قساوسة اتحادي في الجيش الروسي، وتم ارسال رجال الدين الى الوحدات العسكرية، وتدریس الثقافة المسيحية الأرثوذكسية في جميع مستويات التعليم في المدارس العامة في روسيا. وحصلت الكنيسة الأرثوذكسية على ثقة واحترام الغالبية العظمى من الشعب الروسي، كمؤسسة قادرة على تعزيز الوحدة داخل المجتمع، ولعب دور الوسيط في حالة وجود أي أزمة

38 Mikhail Glazunov, Corporate Strategy in Post-Communist Russia, Routledge: Taylor & Francis, 1st edit, New York, 2016, p.53.

39 For more details about Ethnic Groups in Russia, See: Marjorie Mandelstam Balzer, Religion and Politics in Russia: A Reader, Routledge: Taylor & Francis, New York, 2015.

40 "Islam to become Russia's predominant religion by 2050?", Op., Cit.

41 Nicolai N. Petro, Russia's Modernization: The Role of the Russian Orthodox Church, University of Rhode Island, West Greenwich, 2011, p.3.

سياسية في روسيا. كما توسعت آفاق التعاون بين الدولة والكنيسة في مجال السياسة الخارجية الروسية؛ فالدولة تدعم حضور الكنيسة وتغلغلها في دول «الجوار القريب»، باعتبارها مظهر مهم من مظاهر «الدبلوماسية الشعبية» الروسية<sup>(42)</sup>.

## نتائج البحث:

إن السبب الرئيسي وراء تصاعد الدور الروسي في النظام الدولي وتزايد فعاليته، يعود في احد أهم جوانبه الى سياسات وتوجهات القيادة السياسية الجديدة وعلى رأسها الرئيس فلاديمير بوتين، والذي تمكن من توظيف قدرات الدولة الروسية ومواردها على النحو الأمثل، واستغلاله الظروف الدولية الراهنة والتي تشهد تراجع دور ومكانة الولايات المتحدة وظهور بعض القوى الجديدة المنافسة للولايات المتحدة لاسيما على الصعيد الاقتصادي وأهمها الصين.

يعاني الاقتصاد الروسي مشاكل حقيقية، يُستلزم لتجاوزها توافر ظروف اقتصادية عالمية مناسبة، إذ أن الحلول الاقتصادية التي قدمتها حكومة بوتين لم تستطع وقف التراجع في مؤشرات الاقتصاد الروسي، وهذا ما أكدته تقارير المؤسسات الاقتصادية العالمية وفي مقدمتها البنك الدولي الذي أكد بأن امام الاقتصاد الروسي رحلة طويلة لكي يستعيد عافيته من جديد في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الحالية الصعبة، وتأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية الاخيرة وما عتبها من انهيار اسعار النفط العالمية. وبالنتيجة فإن العامل الاقتصادي باعتباره احد مقومات الاستراتيجية القومية لروسيا الاتحادية، سيشكل بوضعه الحالي عقبة في طريق سعي روسيا لاستعادة منزلة القوة العظمى، وما يواجه هذا المسعى من عقبات وصعوبات يقف الغرب والولايات المتحدة وراء البعض منها، الأمر الذي جعل هدف تجاوز هذه العقبات احد اهم اهداف روسيا في ادارة ازمتها الاقليمية والدولية، وهو ما تجلّى بصورة مباشرة في الازمة الأوكرانية، وبصورة غير مباشرة في الازمة السورية.

تلعب النخبة السياسية الروسية وشبكة العلاقات بين تياراتها وافرادها دوراً مهماً في التوجهات الاستراتيجية لروسيا الاتحادية. يساعدها في ذلك تركيبة النظام السياسي والاقتصادي الروسي، والتي لا تسمح لمؤسسة أو جهة بعينها الافراد بصنع القرار السياسي وتوجيهه لوحدها، على الرغم من تفاوت اهمية وصلحيات ودور كل مؤسسة من هذه المؤسسات عن الاخرى، ويبدو اليوم أن مجموعة السيلوفيكسي هي التي تنصدر المشهد السياسي للنخبة السياسية الروسية، ولذلك فإن فهم مزاج ورؤية هذه النخبة يقود إلى فهم أفضل لسياسة روسيا. ومن ناحية اخرى فإن الاتجاهات الرئيسية للرأي العام الشعبي الروسي لاتزال سائدة في اوساط الشعب وشرائحه وطبقاته المختلفة، فالطبقة المثقفة لم تستطع بعد بلورة رأي عام قوي ومؤثر في المجتمع، مستقل عن التوجه الحكومي، وذلك لعدة اسباب منها، أن وسائل الإعلام ومؤسساته في روسيا وبالذات الصحافة، لازالت تعاني العديد من القيود، واعتمادها على الدعم الحكومي، الامر الذي أفقدها جزءاً كبيراً من استقلاليتها، بالإضافة الى أن الكثير منها ولاسيما المشهورة، تعود في ملكيتها إلى كبار رجال المال واصحاب الشركات الكبرى، وهؤلاء في غالبيتهم من الموالين للسلطة والناصحين لتوجهاتها السياسية.

يشكل المقوم العسكري حجر الزاوية في الاستراتيجية القومية العليا لروسيا الاتحادية، واداة اساسية من ادوات

42 Jarosław Cwiak-Karpowicz., ” Role of the Orthodox Church in Russian Foreign Policy”, Bulletin, no.109, The Polish Institute Of International Affairs, Warsaw, 2010, pp.336-337.

ادارة ازماتها الإقليمية والدولية، بما يحقق اهدافها ومصالحها القومية، وهذا يتضح من خلال حجم الانفاق العسكري المتزايد، والميزانيات الضخمة التي تم رصدها لتطوير وتحديث القوات المسلحة الروسية، رغم الصعوبات والازمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الروسي، بما يجعل منها قوة عسكرية عظي لها وزنها في الساحة الدولية.

تعاني الاوضاع المجتمعية في روسيا الكثير من المشاكل التي تؤثر على استقرار الدولة الداخلي، وتنعكس على استراتيجيتها العليا، وادارتها للأزمات الإقليمية والدولية. وبالرغم من ان الحكومة الروسية بدأت برنامج اصلاحي وتحديثي، استطاعت من خلاله تحقيق العديد من النجاحات وحل الكثير من المشكلات على الصعيد المجتمعي، إلا أن هنالك قضايا حيوية ومشاكل يكاد يكون من الاستحالة بمكان حلها ببرامج اصلاح او سياسات تحديث، قضايا تتعلق بالتركيبة الاثنية والعرقية المتنوعة للشعب الروسي، تجعل من روسيا أكثر عرضة لثمة الحركات الانفصالية التي تنادي بالاستقلال عن الجمهورية الفيدرالية، لاسيما وأن الكثير من الأراضي التابعة اليوم لروسيا لم تكن جزءًا من روسيا تاريخياً، إذ يعود انضمام بعضها إلى روسيا للحرب العالمية الثانية، أي منذ أكثر من سبعون عامًا فقط، فالحرب في الشيشان، ومطالب الانفصال في كل من: تاتارستان وباشكورستان واوسيتيا الشمالية وياقوتيا وكاريليا وسيبيريا وكالينينغراد وغيرها، تشكل كلها بؤر صراعات كامنة من الممكن ان تنفجر في اي وقت.

## قائمة المصادر

- "BP Statistical Review of World Energy June 2015", 64th edition, Pirell Göttinger Group Ltd., London, June 2015.
- "Central Asia: Russia", The World Fact book, Central Intelligence Agency (CIA), Washington DC, 2016. <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/rs.html>.
- "Islam to become Russia's predominant religion by 2050?" Pravda, July 21, 2008. <http://www.pravdareport.com/history/21-07-2008/105837-russiaislam-0/>.
- "PERLO-FREEMAN, Sam and Others, "Trends In World Military Expenditure,2015", SIPRI Factsheet, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Stockholm, April 2016.
- "Polity IV Country Report 2010: "Russia", Center for Systemic Peace, USA, 2010.
- "Russia: Environmental Issues", Country Analysis Briefs, US Energy Information Administration (EIA), May 2007, <http://www.eia.gov/emeu/cabs/russenv.html>.
- "Russia: The Long Journey to Recovery", Russia Economic Report, No.35, World Bank Group: Microeconomic & Fiscal Management, April 2016.
- "Russian Federation", World Statistics Pocketbook 2016, UN Statistics Divisions, United Nations, 2016. [http://data.un.org/CountryProfile.aspx?crName=Russian %20Federation](http://data.un.org/CountryProfile.aspx?crName=Russian%20Federation) .
- BARANY Zoltan, "Democratic Breakdown and the Decline of the Russian Military", Princeton University Press, New Jersey, 2007.
- BLACK J.L. & Michael Johns, "Russia after 2012: From Putin to Medvedev to Putin – Continuity, Change, or Revolution?" Routledge: Taylor & Francis Group, New York, 2013.
- FLEURANT, Aude and Others, " Trends In International Arms Transfers" ,2015", SIPRI Factsheet, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Stockholm, February 2016.

- FRIEDMAN George, "The Geopolitics of Russia: Permanent Struggle", Stratfor Center, October 15, 2008.
- GLAZUNOV Mikhail, "Corporate Strategy in Post-Communist Russia", Routledge: Taylor & Francis, 1st edit, New York, 2016.
- GOLTS Alexander & Kofman Michael, "Russia's Military: Assessment, Strategy, and Threat", Center on Global Interests (CGI), Washington DC, 2016.
- HAAS, Marcel, "Russia's Military Reforms: Victory after Twenty Years of Failure?", Clingendael Paper, no.5, Netherland Institute of International Relations, Hague, 2011.
- JAROSŁAW wiek-Karpowicz, "Role of the Orthodox Church in Russian Foreign Policy", Bulletin, no.109, The Polish Institute of International Affairs, Warsaw, 2010.
- MANKOFF Jeffrey "Russian Foreign policy: The Return of Great Power Politics", Roman & Littlefield, New York, 2012.
- MARJORIE Mandelstam Balzer, "Religion and Politics in Russia: A Reader", Routledge: Taylor & Francis, New York, 2015.
- PETRO Nicolai N., "Russia's Modernization: The Role of the Russian Orthodox Church", University of Rhode Island, West Greenwich, 2011.
- "Russia Country Report", BTI Report 2016, The Bertelsmann Foundation, Gütersloh, Germany, 2016.
- RYKHTIK Mikhail, "The Geopolitics of Resurgent Russia: How Medvedev's Russia Sees the World", Policy Memo, no.60, September 2009.
- SAKWA Richard, Putin Redux: "Power and Contradiction in Contemporary Russia", Routledge: Taylor & Francis, 1st edit, New York, 2014.
- SHANNON N. Kile, Hans M. Kristensen, "Trends in World Nuclear Forces,2016", SIPIRI Factsheet, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Stockholm, June 2016.

SHARMINA Maria & Others, "Climate Change Regional Review: Russia", WIREs Climate Change, John Wiley & Sons Ltd., New Jersey, 2013.

STOLTENBERG Jens, "The General Secretary's Annual Report 2015", NATO Public Diplomacy Division, Brussels, 2016.

ZIMMERMAN William and Others, "Russian Elite-2020, Valdai Discussion Club Grantees Analytical Report, Valdai Discussion Club", Moscow, 2013.

أحمد دياب، روسيا والغرب: من المواجهة الى المشاركة، مجلة السياسة الدولية، العدد(149)، القاهرة، مركز الازهرام للبحوث والدراسات الاستراتيجية، (2002).

سعود كابلي، نظرة تفسيرية للسياسة الروسية: دور النخبة السياسية، موقع العربية، <http://www.alarabiya.net/ar/politics/2013/06/25/.html> :25/6/2013

عبدالعزیز مهدي الراوي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد(35)، (بغداد، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، 2008).

مروان اسكندر، الدب ينقلب نمراً، روسيا: الولادة الجديدة، ط(1)، (بيروت، رياض الرئيس للكتب والنشر، 2011).

نجاة مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل التحولات الراهنة: دراسة حالة سوريا(2010-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، (بكرة، كلية العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، 2015).

## Structured Abstract

The research examined a significant issue in the field of international relations, the issue that, “Russian Federation Rising Power: Strengths and Weaknesses”. Since the beginning of 21<sup>st</sup> century, Russian Federation has devoted increasing attention to the importance of formulating new strategic foundations for it’s geostrategic, political, economic, military and community strengths with all its aspects.

The Russian Federation is an international rising power and achieves its ultimate goal of protecting its national security and restoring the status of the “superpower”. Thus, the research has been divided into five main axes, as well as the introduction and conclusions, as we dealt in each of these axes: research on the strengths of Russia, including the aspects of strength and weaknesses, and finally reached a conclusion represented the findings of the research results about the Russian rising power and what have the strengths and weaknesses points that stand in the way of this international rising power.

The main reason for the increase in the Russian role in the international system and its increasing effectiveness is due to one of its most important aspects of the policies and directions of the new political leadership led by President Vladimir Putin, which managed to employ the capabilities of the Russian state and its resources optimally. The decline of the role and status of the United States and the emergence of some of the new forces competing with the United States, especially on the economic level, notably China.

The Russian economy is suffering from real problems that need to be overcome by the availability of appropriate international economic conditions. The economic solutions provided by the Putin government have not been able to stop the decline in the indicators of the Russian economy, as confirmed by the reports of the world economic institutions, a long journey to regain its health under the current difficult global economic conditions, the effects of the recent global economic crisis and the subsequent collapse of world oil prices. As a result, the economic factor as one of the components of the national strategy of the Russian Federation, will be the current status of an obstacle in the way of Russia’s quest to regain the status of superpower, and the face of this endeavor of obstacles and difficulties stand the West and the United States behind some of them, which made the goal of overcoming these

obstacles one of the most important goals Russia is in the management of its regional and international crises, which was directly manifested in the Ukrainian crisis, and indirectly in the Syrian crisis.

The Russian political elite and the network of relations between their currents and individuals play an important role in the strategic orientations of the Russian Federation. This is aided by the structure of the Russian political and economic system, which does not allow an institution or entity to monopolise political decision-making alone. It is the foundation of these institutions and the other, and today it seems that the Siloviki group is at the top of the political scene of the Russian political elite, so understanding the mood and vision of this elite group leads to a better understanding of Russia’s policy. On the other hand, the main trends of Russian popular opinion still prevail among the people, its different classes, and classes. The intelligentsia has not yet succeeded in crystallizing a strong and influential public opinion in society independent of the government orientation, for reasons that include the media and its institutions in Russia, , Still many suffer constraints, and depend on government support, which has lost a large part of its independence, in addition to many of them, especially the famous, owned by the major financial men and owners of large companies, and most of them loyal to the authority and supporters of the political orientation.

The military pillar is the cornerstone of the national strategy of the Russian Federation and a key instrument of managing its regional and international crises to achieve its national goals and interests. This is evident by the increasing volume of military spending and the huge budgets allocated for the development and modernization of the Russian armed forces. The difficulties and economic crises experienced by the Russian economy, making them a great military force have weight in the international arena.

The social situation in Russia suffers from many problems that affect the internal stability of the country and are reflected in its supreme strategy and its management of regional and international crises. Although the Russian government has embarked on a reform and modernization program, through which it has achieved many successes and solved many problems at the community level, there are vital issues and problems that are almost impossible to solve with reform programs or modernization policies, issues related to the ethnic and ethnic composition of the people Russia makes Russia more vulnerable to

the growth of separatist movements calling for independence from the Federal Republic, especially since many of today's territory of Russia has not been part of Russia historically, the return of some of them to Russia to the Second World War More than 70 years ago, the war in Chechnya and the demands for secession in Tatarstan, Bashkurstan, North Ossetia, Yakutia, Karelia, Siberia, Kaliningrad and elsewhere are all potential hotbeds of conflict that can erupt at any time.